دور المؤسسات الدينية في تعزيز التعايش السلمي في المجتمعات المتعددة الأعراق: العراق أنموذجا

م.م طيبة جاسب حزام حسن
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية
Flowlaw9@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

حققت المؤسسات الدينية في العراق دورا حيويًا في تعزيز التعايش السلمي بين المجتمعات متعددة الأعراق والطوائف، حيث تساهم في بناء مجتمع أكثر انسجامًا من خلال توجيه الخطاب الديني نحو القيم الإنسانية المشتركة كالتسامح والاحترام. حيث تعمل هذه المؤسسات على تقديم رؤى إيجابية تدعو إلى الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات المختلفة، وتنظم فعاليات كالمؤتمرات والندوات التي تجمع قادة الأديان لتعزيز التعاون وتقليل الفجوات الثقافية. كما تساهم في معالجة النزاعات المحلية من خلال الوساطة والنصح، مما يقلل التوترات، وتقدم الدعم الاجتماعي للمحتاجين من جميع الطوائف، معززةً بذلك الروابط الإنسانية وقيم التعاطف والمساعدة.

وحيث تسهم المؤسسات الدينية في نشر قيم التسامح عبر التعليم الديني، حيث تقدم برامج تهدف إلى تثقيف الأفراد حول أهمية قبول الآخر واحترام التنوع، مما يساعد في بناء جيل يؤمن بالعيش المشترك. كما تساهم في مكافحة التطرف من خلال إصدار بيانات تدعو للسلام وتحذر من التمييز، وتعمل على تعزيز الهوية الوطنية عبر التأكيد على المشتركات الثقافية والدينية بين العراقيين كافة، خاصةً في الظروف الاجتماعية والسياسية المعقدة. تعمل هذه المؤسسات أيضًا على بناء شبكات من العلاقات بين مختلف المجتمعات من خلال إنشاء برامج مشتركة تشمل مختلف الأعراق والأديان، مما يتيح تبادل الأفكار والخبرات ويعزز العلاقات الإنسانية.

الكلمات المفتاحية
الثقافات متعددة
المؤسسات دينية
التعايش سلمي
الحوار بين الاديان
الخطاب ديني

Summary :

Religious institutions in Iraq play a vital role in promoting peaceful coexistence among diverse ethnic and sectarian communities, contributing to the creation of a more harmonious society by directing religious discourse towards shared human values such as tolerance and respect. These institutions work to provide positive visions that encourage dialogue and understanding between different religions and cultures, organizing events such as conferences and seminars that bring together religious leaders to enhance cooperation and reduce cultural gaps. They also contribute to addressing local conflicts through mediation and advice, thereby reducing tensions, and provide social support to those in need from all sects, thereby strengthening human bonds and values of compassion and assistance.

Moreover, religiou institutions contribute to spreading values of tolerance through religious education, offering programs aimed at educating individuals about the Importance of accepting others and respecting diversity, which helps in building a generation that believes in coexistence. They also play a role in combating extremism by issuing statements calling for peace andwarning against discrimination, and they work to enhance national identity by emphasizing the cultural and religious commonalities among all Iraqis, especially in complex social and political conditions. These institutions also aim to build networks of relationships among various communities by creating joint programs that include different ethnicities and religions, allowing for the exchange of ideas and experiences and enhancing human relations.

Keywords
1. Multiculturalism
2. Religious institutions
3. Peaceful coexistence
4. Interfaith dialogue
5. Religious discourse

المقدمة:

تعتبر المؤسسات الدينية في العراق من الركائز الأساسية في تشكيل الوعي الجماعي للمجتمع، خاصة في بلد يتميز بتنوعه الديني و العرقي والطائفي. بعد عام ٢٠٠٣، أصبح التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي، مثل الشيعة والسنة والمسيحيين والكرد والإيزيديين وغيرهم ، هدفًا حيويًا يسعى لتحقيقه الجميع. ومع ذلك، لم تكن التحديات التي تواجه هذا التعايش سهلة أو بسيطة، إذ يواجه العراق العديد من الصراعات الطائفية والعرقية المستمرة منذ عقود. وفي هذا السياق، يُعتبر دور المؤسسات الدينية محوريًا في تعزيز التعايش السلمي، حيث يمكنها أن تسهم في خلق بيئة من التسامح والاحترام المتبادل بين مكونات المجتمع العراقي. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية البحث في دور هذه المؤسسات في تحقيق الاستقرار المجتمعي والتعايش السلمي في العراق كنموذج لمجتمعات متعددة الأعراق.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يتناول دور المؤسسات الدينية في العراق، باعتبارها أحد العوامل المؤثرة بشكل كبير في تكوين الرأي العام وتعزيز الاستقرار المجتمعي. في ظل التوترات السياسية والطائفية التي يعاني منها العراق، فإن التركيز على دور المؤسسات الدينية يمكن أن يقدم حلولًا عملية للتخفيف من حدة هذه التوترات، ويعمل على بناء بيئة من التسامح والاحترام المتبادل بين المكونات المختلفة.

الإشكالية:

إشكالية البحث تكمن في كيف يمكن للمؤسسات الدينية في العراق أن تلعب دورًا فعالًا في تعزيز التعايش السلمي بين المكونات العرقية والطائفية المختلفة في المجتمع العراقي؟ وما هي التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في ظل الانقسامات العميقة والصراعات المستمرة؟ وهل تستطيع المبادرات الدينية أن تحقق مصالحة وطنية حقيقية، أم أن التوترات التاريخية والمصالح السياسية تعيق هذا الدور؟

الفرضية:

أن المؤسسات الدينية في العراق، بالرغم من التحديات العميقة التي يواجهها المجتمع العراقي، قادرة على تعزيز التعايش السلمي من خلال إطلاق مبادرات دينية تهدف إلى التقريب بين المكونات المختلفة وتخفيف

حدة الانقسامات الطائفية والعرقية، كما أن هذه المبادرات بحاجة إلى دعم سياسي واجتماعي لضمان نجاحها واستدامتها.

المنهجية:

تعتمد منهجية البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى تحليل دور المؤسسات الدينية في تعزيز التعايش السلمي في المجتمعات متعددة الأعراق، من خلال دراسة المبادرات الدينية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

الهيكلية:

لقد تم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة وتناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للمؤسسات الدينية والخطاب الديني ، أما المبحث الثاني تناولنا دور المؤسسات الدينية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات الدينية والخطاب الديني

تعتبر المؤسسات الدينية والخطاب الديني جزءًا أساسيًا من البناء الاجتماعي و الثقافي للمجتمعات، حيث تلعب دورًا محوريًا في تشكيل المبادئ والقيم التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات، في المجتمعات متعددة الأعراق، تبرز أهمية هذه المؤسسات والخطاب الديني في تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من خلال نشر ثقافة التسامح والاحترام المتبادل. ومع ذلك، فإن طبيعة تأثيرها تعتمد بشكل كبير على طبيعة الخطاب الديني الذي تتبناه، سواء كان خطابًا معتدلًا يدعو إلى الوئام، أو خطابًا متطرفًا قد يؤدي إلى الانقسام. وبناءً على ذلك، يسعى هذا الإطار النظري إلى استعراض المفاهيم الأساسية للمؤسسات الدينية والخطاب الديني ودورهما في تحقيق السلم الاجتماعي .ويقسم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين :_

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الدينية وأهميتها في المجتمعات متعددة الأعراق.

المؤسسات الدينية تمثل ركائز أساسية في المجتمعات، خاصة في البيئات متعددة الأعراق، حيث تسهم في تعزيز القيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية المشتركة. من خلال دورها التوجيهي والتربوي، تساهم هذه المؤسسات في تحقيق التماسك الاجتماعي ونشر ثقافة التعايش السلمي. ولذا، فإن فهم طبيعة المؤسسات الدينية وأهميتها يعد خطوة أساسية لدراسة تأثيرها في المجتمعات المتنوعة. ويمكن الإشارة إليها من خلال:_

أولا : مفهوم المؤسسات الدينية

المؤسسات الدينية هي ليست مجرد كيانات تهدف إلى إدارة الشؤون الروحية أو تنظيم الطقوس والممارسات الدينية، بل هي تُعتبر أحد الأعمدة الأساسية في بناء المجتمعات واستقرارها. و تسهم في صياغة منظومة القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد والجماعات، ما يجعلها أداة فعالة لضبط التفاعل الاجتماعي[١]. كما أن دورها يمتد ليشمل التثقيف الديني، حيث تُسهم في تعزيز فهم أعمق للعقائد وتطبيقاتها في الحياة اليومية، بالتالي يدعم القيم الأخلاقية العامة كالصدق، العدل، والتسامح[٢].

وفي المجتمعات متعددة الأعراق، تتجلى أهمية المؤسسات الدينية بشكل أكبر، حيث تُصبح منصات حوار وتواصل بين الفئات المختلفة. من خلال خطاب ديني معتدل ومبني على أسس القيم الإنسانية المشتركة، حيث تعمل هذه المؤسسات على تقليل حدة الانقسامات العرقية والطائفية. على سبيل المثال، يمكن أن تلعب دور الوسيط في حل النزاعات بين الجماعات المختلفة، عبر التأكيد على القيم المشتركة كالسلام والاحترام المتبادل[٣].

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن للمؤسسات الدينية أن تعمل على تقديم خدمات اجتماعية مثل التعليم والمساعدات الإنسانية والرعاية الصحية ، مما يعزز ثقة المجتمع بها ويزيد من تأثيرها الإيجابي. ولكن، مع هذا الدور الكبير، تأتي مسؤولية كبيرة في تجنب الخطاب المتطرف الذي قد يُستغل لتعزيز الانقسامات بدلاً من الوحدة .لذا، فإن نجاح المؤسسات الدينية في تحقيق دورها الإيجابي يعتمد على مدى قدرتها على توجيه

خطابها نحو تعزيز السلم الاجتماعي وتعميق الفهم المشترك بين مختلف الفئات في المجتمع، مع التركيز على القيم الإنسانية الشاملة التي تجمع ولا تُفرق[٤].

وتُظهر هذه الجوانب أن المؤسسات الدينية ليست فقط أدوات دينية، بل شريك حيوي في بناء مجتمع متماسك ومستقر، خاصة في ظل التنوع الثقافي والعرقي الذي يميز العديد من الدول مثل العراق.

ثانيا :أهمية المؤسسات الدينية في المجتمعات متعددة الأعراق

تُعد المؤسسات الدينية حجر الزاوية في تحقيق التماسك الاجتماعي في المجتمعات متعددة الأعراق. دورها يتجاوز الممارسات الدينية ليشمل تعزيز القيم الإنسانية، دعم السلم المجتمعي، ومواجهة التحديات المرتبطة بالتنوع العرقي.

١. تعزيز القيم المشتركة:

تُركز المؤسسات الدينية على نشر قيم إنسانية عالمية مثل التسامح والعدالة والمساواة ، والتي تشكل أرضية مشتركة بين مختلف الأعراق .وعلى سبيل المثال، تُشجع خطب الجمعة أو العظات الكنسية على تعزيز الاحترام المتبادل بين المجموعات المختلفة، مما يخلق بيئة تعاونية وسلمية. والتركيز على القيم الروحية يجعلها أداة فعالة في تخفيف التوترات الاجتماعية وإعادة توجيه التركيز نحو القواسم المشتركة[٥].

٢. الوساطة وحل النزاعات:

في حالات النزاع العرقي أو الطائفي، تلعب المؤسسات الدينية دور الوسيط المحايد الذي يُمكنه تقريب وجهات النظر. على سبيل المثال، في العراق، نجحت العديد من المرجعيات الدينية في الحد من تصعيد التوترات الطائفية من خلال خطاب يدعو للوحدة الوطنية[٦].حيث أن قدرة المؤسسات الدينية على الوصول إلى مختلف أطراف النزاع تعزز من دورها في بناء جسور الثقة[٧].

٣. التثقيف الديني وتعزيز الوعي:

أن المؤسسات الدينية تُقدم برامج تُساعد الأفراد على فهم الدين بشكل صحيح بعيدًا عن التطرف أو الانحياز. نشر التوعية بأهمية التعايش بين الأعراق يُقلل من احتمالية سوء الفهم أو الكراهية المتبادلة. التعليم الديني المتوازن يُمكّن الأفراد من فهم أن الاختلاف جزء طبيعي من الحياة الإنسانية[٨].

٤. تقديم الخدمات الاجتماعية:

كثيرًا ما تتولى المؤسسات الدينية تقديم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية، مما يعزز من دورها في تحقيق العدالة الاجتماعية. هذه الخدمات تُسهم في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأعراق، وتعزز من الشعور بالانتماء المجتمعي .في العراق، مثلاً، ساهمت العديد من المؤسسات الدينية في توفير الدعم للنازحين أو المتضررين من الصراعات[٩].

٥. منع التطرف وتعزيز الاعتدال:

يُسهم الخطاب الديني المعتدل الذي تتبناه المؤسسات الدينية في مواجهة الفكر المتطرف الذي يهدد التماسك الاجتماعي. والتركيز على الوحدة الوطنية والدعوة إلى الحوار يجعل هذه المؤسسات طرفًا فاعلًا في الحد من الاستقطاب. في المجتمعات متعددة الأعراق، يُعد منع التطرف ضرورة لتجنب الانقسامات أو العنف الناتج عن سوء الفهم الثقافي والديني[١٠]. وفي العراق، حيث التعدد العرقي والديني جزء من الهوية الوطنية، تلعب المؤسسات الدينية دورًا محوريًا في تعزيز السلم الأهلي. من خلال خطاب يركز على الوحدة والعمل المشترك، يُمكن لهذه المؤسسات تقليل حدة الانقسامات وبناء مجتمع متماسك يقوم على الاحترام المتبادل[١١].

المطلب الثاني : د ور الخطاب الديني في تعزيز التفاهم والقبول بين المكونات العرقية والدينية

يمثل الخطاب الديني أحد العناصر الأساسية التي تساهم في بناء ثقافة التعايش السلمي في المجتمعات متعددة الأعراق والأديان ، ويعتمد هذا الخطاب على المبادئ الدينية المشتركة بين مختلف الأديان والطوائف، حيث يعمل على تيسير الحوار والتفاهم بين المكونات العرقية والدينية، مما يسهم في تقليل التوترات والصراعات وتحقيق التعايش السلمي .في المجتمعات مثل العراق، التي تتميز بتعدد عرقي و ديني واسع، يمكن أن يكون الخطاب الديني أداة قوية لتعزيز التفاهم بين مختلف الجماعات. والخطاب

الديني الذي يروج لقيم التسامح، الاحترام المتبادل، والقبول بالآخر يمكن أن يساعد في بناء جسور من الثقة بين الطوائف المختلفة(١٢).

والعديد من الأديان تشترك في مبادئ أخلاقية وإنسانية مشتركة، مثل حب الآخر، والسلام ،والعدل، التي يمكن أن تُستخدم في الخطاب الديني لتعزيز هذه القيم بين أفراد المجتمع .على سبيل المثال، في الإسلام، يمكن للخطاب الديني أن يركز على دعوات القرآن الكريم التي تشدد على احترام التنوع البشري، مثل قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا" (الحجرات: ١٣)، وهي دعوة صريحة للاعتراف بتنوع البشر والتعامل معهم بسلام واحترام(١٣).

كما يمكن للكنائس في العراق استخدام تعاليم المسيح التي تدعو إلى المحبة والصفح عن الآخرين، مثل قوله: "أَحِبُّوا أَعْدَاءَكُمْ" (إنجيل متى ٥: ٤٤)، وهو ما يمكن أن يُترجم إلى قبول الآخر رغم الاختلافات.

الخطاب الديني لا يقتصر على مجرد نشر القيم الدينية، بل يتضمن أيضًا توجيهًا تربويًا وتشجيعًا على الحوار بين الأديان. فعندما يركز رجال الدين على الحوار بين الطوائف المختلفة، يمكنهم تفنيد الصور النمطية والمفاهيم الخاطئة التي قد تساهم في تعزيز النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام المؤسسات الدينية للمناسبات الدينية المشتركة (مثل الأعياد أو المناسبات الوطنية) يعد فرصة لتعزيز التفاهم بين الأديان والمشاركة في الاحتفالات والأنشطة المشتركة(١٤).

ولا يمكن إغفال أن الخطاب الديني قد يواجه تحديات تتعلق بتحريف بعض النصوص الدينية لخدمة أغراض طائفية أو سياسية. لذا، فإن دور المؤسسات الدينية يتطلب أن يكون الخطاب الديني مستنيرًا وعصريًا، بعيدًا عن الاستغلال الأيديولوجي الذي قد يعزز الانقسام بين المكونات العرقية والدينية.وفي الختام، يعد الخطاب الديني أداة فعّالة في تعزيز التفاهم والقبول بين المكونات العرقية والدينية في المجتمعات متعددة الأعراق مثل العراق، من خلال التأكيد على القيم الإنسانية المشتركة، وتشجيع الحوار والتعاون بين الأديان (١٥).

فالخطاب الديني يُعتبر أداة مؤثرة في بناء التعايش السلمي، إذ يسهم في نشر القيم الإنسانية المشتركة، التصدي للخطاب المتطرف، إنشاء فضاء حوار بين الأديان، وتوفير التعليم والتوعية. عندما يُستخدم الخطاب الديني بشكل معتدل ويُوجه نحو تعزيز التعاون والتفاهم ، يُمكنه أن يكون حجر الزاوية لبناء مجتمع متماسك قائم على الاحترام المتبادل والتسامح (١٦).

المبحث الثاني: دور المؤسسات الدينية في تعزيز التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تحولات كبيرة في بنيته السياسية والاجتماعية ، تميزت بتزايد التوترات العرقية والطائفية ، ما أثر سلبًا على التعايش السلمي بين مكوناته. وفي ظل هذه الظروف، لعبت المؤسسات الدينية دورًا محوريًا في محاولات تعزيز الوحدة الوطنية والتعايش بين الأديان والطوائف المختلفة. إذ يعد الدين أحد القوى المؤثرة في تشكيل الهوية الاجتماعية والسياسية للعراقيين، وبالتالي فإن دور المؤسسات الدينية في بناء جسور من التفاهم والحوار بين مختلف الفئات يعد أمرًا حيويًا. من خلال هذا المبحث، سنستعرض التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في تعزيز التعايش السلمي، وكذلك المبادرات والجهود التي بذلتها لتحقيق المصالحة الوطنية والحد من الانقسامات السياسية والاجتماعية، وعليه سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين اساسيين:

المطلب الأول: العوامل التي تعرقل التعايش السلمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

العراق يعد من البلدان التي شهدت تغييرات هائلة في تركيبها الاجتماعي والسياسي بعد عام ٢٠٠٣، عقب الإطاحة بنظام السابق. وعلى الرغم من غنى العراق بتنوعه العرقي والديني، إلا أن هذا التنوع لم يكن دائمًا مصدرًا للاستقرار والتكامل الاجتماعي. بل أصبح تحديًا كبيرًا في سياق بناء التعايش السلمي. حيث يعاني العراق من عدة عوامل تعرقل تحقيق هذا التعايش، لعل أبرزها الانقسامات الطائفية والعرقية، والتدخلات السياسية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة.

١. الانقسامات الطائفية والعرقية

الانقسامات الطائفية والعرقية تعتبر من أبرز العوامل التي تقف عائقًا أمام التعايش السلمي في العراق. فقد أدت السياسات السابقة التي اعتمدها النظام البعثي إلى تهميش بعض الطوائف والمكونات الاجتماعية، مما

جعل هذه المكونات تسعى إلى تعزيز هويتها الطائفية والعرقية بعد سقوط النظام. مع الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣، حيث فتح الباب لتصاعد النزاعات الطائفية والعرقية بين المكونات الرئيسية، خاصة بين الشيعة والسنة، وهو ما أدى إلى ظهور جماعات مسلحة من الطرفين[١٧].

وأن النزاع بين العرب والكرد استمر، خاصة حول قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها، مما يزيد من تعميق الهوة بين هذه المكونات. علاوة على ذلك، فإن التوترات العرقية بين العرب والتركمان كانت حاضرة بشكل دائم، مما أدى إلى تفاقم العنف والاقتتال بين هذه المجموعات، وهذا الانقسام الطائفي والعرقي أسهم في تعزيز الهوية الطائفية على حساب الهوية الوطنية، مما جعل من الصعب بناء أساس من الثقة والاحترام المتبادل بين جميع المكونات الاجتماعية [١٨].

٢. التدخلات السياسية والطائفية

أن تدخل القوى الإقليمية والدولية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لعب دورًا كبيرًا في تعميق الانقسامات الداخلية. إيران كان لها تأثير كبير في دعم المجموعات الشيعية في العراق، بينما دعمت السعودية بعض القوى السنية. هذا التدخل كان له تأثير سلبي على القدرة العراقية في اتخاذ قرارات مستقلة تهدف إلى استقرار البلد. إضافة إلى ذلك، سياسة الولايات المتحدة بعد إسقاط النظام البعثي أدت إلى تعزيز الطائفية السياسية من خلال تبني نظام المحاصصة الطائفية في توزيع المناصب الحكومية[١٩].

وهذا النظام ساهم في تهميش بعض المكونات الطائفية،والعرقية مما زاد من تعميق الانقسام داخل المجتمع العراقي وأدى إلى عدم الاستقرار السياسي.والتدخلات السياسية الإقليمية جعلت العراق ساحة للصراع بين القوى الكبرى، بالتالي أضعف من قدرة الحكومة العراقية على تحقيق حلول شاملة، وعزز الانقسامات الطائفية والعرقية. هذا التدخل المستمر ساهم في تفكيك النسيج الاجتماعي للعراق، مما جعل من الصعب تحقيق التعايش السلمي[٢٠].

٣. الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

تمثل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية أحد العوامل المهمة التي تعرقل التعايش السلمي في العراق. فقد مر العراق خلال العقدين الأخيرين بأزمات اقتصادية شديدة، تفاقمت بسبب النزاعات المسلحة، وهبوط أسعار النفط، وتدهور البنية التحتية. وهذه الظروف الاقتصادية الصعبة جعلت العديد من العراقيين يشعرون بالاستبعاد والفقر، وهو ما ساهم في زيادة حالة الإحباط وافتقار الثقة في مؤسسات الدولة[٢١].

وفي ظل هذه الأزمات، يزداد الشعور بالتهميش بين المكونات المختلفة، مما يساهم في تغذية الكراهية وتعميق الانقسامات. البطالة والفقر ، خاصة بين الشباب، يمثلان أرضًا خصبة للجماعات المسلحة المتطرفة التي تسعى لاستغلال هذه الظروف لتعميق الانقسامات الطائفية والعرقية. هذه الأزمات الاقتصادية لا تقتصر على نقص الفرص الاقتصادية، بل تمتد لتشمل تدهور الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ، مما يزيد من تعميق الفجوات الاجتماعية بين المكونات المختلفة [٢٢].

٤. ضعف مؤسسات الدولة وعدم الاستقرار السياسي

المؤسسات الحكومية في العراق تعاني من ضعف شديد بسبب سنوات من الحروب والعقوبات والتدمير. بعد ٢٠٠٣، لم تتمكن الحكومة العراقية من بناء دولة قوية قادرة على فرض سيطرتها وتحقيق الأمن للمواطنين من مختلف المكونات.، مما أدى ضعف المؤسسات القانونية والأمنية إلى انتشار الفساد واستشراء العنف، بالتالي زاد من تعقيد الوضع الأمني وأدى إلى انفجار الاحتجاجات الشعبية التي تُظهر استياء المواطنين من الفشل الحكومي في معالجة الأزمات. أن الفساد المستشري في مختلف القطاعات، من الأجهزة الأمنية إلى الوزارات الحكومية، جعل من الصعب على الحكومة العراقية تقديم خدمات أساسية للمواطنين [٢٣]. كما أن غياب الثقة بين الحكومة والشعب، بسبب الفشل في تحقيق الأمن والخدمات الأساسية، أدى إلى زيادة حالة الاستقطاب الاجتماعي والسياسي. كما أن ضعف مؤسسات الدولة أدى إلى تعميق الفجوة بين السلطات المركزية والإدارات المحلية، مما زاد من عدم الاستقرار السياسي[٢٤].وبالتالي نتوصل في نهاية المطلب إن العراق يواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدرته في بناء التعايش السلمي بين مكوناته الاجتماعية والسياسية. ولكي يتم تجاوز هذه التحديات، فإن الأمر يتطلب جهودًا متعددة في إصلاح النظام السياسي، تعزيز الوحدة الوطنية، وتوفير فرص اقتصادية عادلة لجميع

المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الطائفية . بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، و إصلاح النظام التشريعي بشكل يتماشى مع المتطلبات الحديثة لبناء دولة ديمقراطية مستقرة. و عدم معالجة هذه العوامل بشكل جدي سيستمر في عرقلة أي مساعٍ لتحقيق التعايش السلمي المستدام في العراق.

مطلب الثاني: المبادرات الدينية في تحقيق التعايش السلمي والمصالحة الوطنية

بعد عام ٢٠٠٣ ومع التحديات العميقة التي نشأت نتيجة للانقسامات العرقية و الطائفية في العراق، أدركت المؤسسات الدينية أهمية لعب دور محوري في تعزيز التعايش السلمي والمصالحة الوطنية. وقد تجسد هذا الدور في العديد من المبادرات التي تسعى لتخفيف حدة التوترات الطائفية والعرقية، والتقريب بين مكونات المجتمع العراقي المختلفة، بما في ذلك الشيعة والسنة، و العرب والكرد ، والطوائف الدينية المختلفة. وفي هذا المطلب، سنستعرض مساهمة المرجعيات الدينية والمؤسسات الدينية الأخرى في تعزيز السلم الأهلي، وكذلك دورها في الحد من الصراعات الطائفية والعرقية.

١. مساهمة المرجعيات الدينية في تعزيز السلم الأهلي

تعد المرجعيات الدينية في العراق، سواء كانت الشيعية أو السنية، ذات تأثير كبير على المجتمع العراقي، لعبت هذه المرجعيات دورًا مهمًا في تشكيل الرأي العام العراقي حول القضايا الوطنية والدينية، وهي غالبًا ما تصدر فتاوى أو بيانات تدعو إلى السلم الأهلي والتعايش المشترك بين جميع فئات المجتمع[٢٥].

وعلى سبيل المثال، قام المرجع الشيعي الأعلى آية الله علي السيستاني بدور مهم في تعزيز السلم الأهلي من خلال دعوته المستمرة إلى الوحدة الوطنية، مؤكداً على ضرورة التعايش بين المكونات العراقية كافة، وأيضا كما أصدر فتوى تحث على عدم استخدام العنف في الصراعات الطائفية.ومن جهة أخرى، لعبت المؤسسات السنية دورًا مماثلًا في دعوة أبنائها إلى نبذ التطرف والعنف والعمل على تعزيز الوحدة الوطنية. فقد أصدرت العديد من الفتاوى التي تدعو إلى ضبط النفس والابتعاد عن النزاعات الطائفية، كما شاركت المرجعيات السنية في العديد من اللقاءات المشتركة مع رجال دين من مختلف الطوائف لبحث سبل تعزيز السلم الأهلي[٢٦].

٢. مبادرات مشتركة بين المؤسسات الدينية والقطاع المدني

وفي ظل الظروف السياسية المعقدة في العراق، أصبحت التعاونات بين المؤسسات الدينية والقطاع المدني أحد الأساليب المهمة لتحقيق التسامح والتعايش السلمي. فقد تبنت بعض المؤسسات الدينية برامج مشتركة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لتعزيز التسامح والتعايش السلمي وحل النزاعات [٢٧].

وعلى سبيل المثال، قامت بعض المنظمات الدينية بدعم المبادرات التي تسعى لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، مثل ورش العمل التي تجمع شباباً من خلفيات طائفية وعرقية متنوعة بهدف تعزيز النقاش و الحوار المفتوح. هذه الأنشطة تهدف إلى تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتثقيف المجتمع العراقي حول أهمية التعايش السلمي، وإيجاد حلول مشتركة للتحديات الطائفية [٢٨].

وبالإضافة إلى ذلك، سعت بعض المبادرات إلى تسليط الضوء على قيمة العمل المشترك بين الأديان من خلال تنظيم فعاليات فنية و ثقافية مثل المهرجانات والحفلات التي تروج للسلام والوحدة ، وهذه المبادرات تساهم في نشر رسائل قوية حول أهمية الوحدة الوطنية، كما تسهم في خلق بيئة من التسامح والتعايش السلمي بين الأديان والطوائف المختلفة[٢٩].

٤. التعاون بين المؤسسات الدينية والدولة لتعزيز السياسات الشاملة

واحدة من أبرز المبادرات التي ساهمت في تعزيز التسامح و التعايش السلمي هي التعاون بين المؤسسات الدينية والحكومة العراقية لوضع سياسات تشجع على السلام الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، عقدت العديد من الجلسات الحوارية بين رجال الدين من مختلف الطوائف وبين ممثلي الحكومة، بهدف تحديد السياسات اللازمة لضمان حقوق جميع مكونات المجتمع العراقي وتعزيز التكامل الاجتماعي، وقد أدت هذه المبادرات إلى تبني بعض القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الطوائف المختلفة وتحد من الانقسامات الطائفية و السياسية [٣٠].

ومن جهة أخرى، لعبت الفتاوى الدينية المعتدلة دورًا في التأثير على صنع القرار السياسي، حيث دعمت العديد من المؤسسات الدينية استراتيجيات من شأنها الحد من النزاعات المسلحة والتطرف، مثل تبني سياسة المصالحة الوطنية على المستوى التشريعي وتفعيل آليات الحوار والتفاهم بين المكونات الاجتماعية والسياسية. وبذلك، أصبحت المؤسسات الدينية جزءًا من النظام السياسي الذي يعمل على بناء مجتمع أكثر استقرارًا[٣١].

الخاتمة والاستنتاجات :

المؤسسات الدينية في العراق تُعد من العناصر الأساسية في تعزيز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع المتعددة الأعراق والطوائف. رغم التحديات العميقة التي تواجهها البلاد، من صراعات طائفية وعرقية وتدخلات خارجية، استطاعت المرجعيات الدينية والمؤسسات الدينية المختلفة أن تلعب دورًا محوريًا في نشر ثقافة الحوار و التسامح ، والتقريب بين الطوائف المختلفة، من خلال المبادرات الحوارية، أصدر رجال الدين فتاوى تدعو إلى الوحدة الوطنية ورفض العنف، وشاركت الكنائس والمراكز الدينية الأخرى في تنظيم فعاليات تهدف إلى تعزيز السلم الأهلي وتخفيف حدة التوترات الطائفية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود، يظل العراق بحاجة إلى بيئة سياسية واجتماعية داعمة للتعايش السلمي، حيث يلزم الإصلاح السياسي لتعزيز الوحدة الوطنية وتوفير القوانين التي تضمن حقوق جميع مكونات المجتمع، كما أن دور المؤسسات الدينية يتطلب دعمًا مستمرًا في مجال التعليم الديني المعتدل وتعزيز القيم الإنسانية المشتركة، مثل الاحترام المتبادل والتسامح ، لتوجيه المجتمع نحو السلام.

ونجاح هذه المبادرات يعتمد بشكل كبير على التعاون بين المؤسسات الدينية، السياسية، والمجتمعية، مع التركيز على إعادة بناء الثقة بين مختلف الفئات الاجتماعية. وفي الختام، تظل المؤسسات الدينية في العراق قوة رئيسية لبناء مجتمع مستقر ومتماسك، إذا ما تم تعزيز دورها في مسار المصالحة الوطنية والتعايش السلمي.

الاستنتاجات:

١. المؤسسات الدينية تلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التعايش السلمي في العراق من خلال دعوات للوحدة الوطنية ورفض العنف.

٢. المؤسسات الدينية نجحت في تنظيم مبادرات حوارية بين الطوائف مما ساعد على تعزيز التفاهم وتقليل التوترات.

٣. شجعت بعض المبادرات التعاون بين الأديان والطوائف، مثل "وثيقة الأخوة الإنسانية"، لتعزيز ثقافة التسامح.

٤. على الرغم المبادرات الناجحة، لا تزال الانقسامات الطائفية والتدخلات الإقليمية وضعف المؤسسات السياسية تعيق جهود التعايش السلمي.

٥. التعليم الديني المعتدل يعد عنصرًا أساسيًا في تقليل التوترات وتعزيز القيم الإنسانية لبناء مجتمع مستقر.

٦. لتعزيز التعايش السلمي يتطلب دعمًا مستمرًا من المؤسسات الحكومية والمجتمعية إلى جانب المؤسسات الدينية لضمان استدامة السلم الأهلي.

التوصيات

١. لابد من تعزيز دور المؤسسات الدينية في نشر ثقافة التعايش السلمي من خلال برامج حوارية مشتركة بين الطوائف المختلفة

٢. دعم السياسات الحكومية التي تروج للتسامح والتعايش بين المكونات الدينية والعرقية عبر تشريعات وقوانين تحارب التمييز

٣. توجيه المناهج التعليمية في المدارس والجامعات نحو تعزيز قيم التسامح والتفاهم بين الأديان والطوائف المختلفة

٤. توسيع نطاق التعاون بين المؤسسات الدينية والمجتمعية في تنظيم الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز الوحدة الوطنية

٥. تعزيز دور المرجعيات الدينية في نشر الفتاوى التي تدعو إلى نبذ العنف والطائفية وتعزيز السلام الداخلي
٦. العمل على تقوية مؤسسات الدولة وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات السياسية والإقليمية لضمان استقرار السلم الأهلي.

المصادر

(١) محمد بكر القباني ، نظرية المؤسسة العامة المهنية في القانون الإداري ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٢ م ، ص ١٨ .
(٢) احمد عطية الله ، من أجل التعرف على المؤسسة في الإصلاح الاقتصادي ، القاموس السياسي ، القاهرة ، ١٩٦٨م ، ص ١٢٦١ .
(٣) حميد عبد النبي الطائي ، اصول صناعة السياحة ، مؤسسة الوراق للنشر ، عمان ، ٢٠٠١ م ، ص ٢١.
(٤) عبد المطلب محمود الخوادم ، دراسة في الاستثمار السياحي وابعاده الاقتصادية العراق انموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، بغداد ، ١٩٩٦م ، ص ٣٨.
(٥) خيرية علي العمري ، سبل مواجهة خطاب الكراهية ، ط ١ ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ١٤٤٣ ه ، ص ٩.
(٦) ماريا معلوف ، إلغاء الطائفية السياسية بين المؤيدين والمعارضين ، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ م ، ص٥٢.
(٧) رفيق حبيب ، الجماعة الوطنية بين الاندماج والانعزال ، مكتبة الشروق الدولية للنشر ، ٢٠٠٥ م ، ص١٢٩.
(٨) ابتهال كاظم جبار ، عولمة التثقيف الديني ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٦ م ، ص ١٧.
(٩) عبد الفتاح عثمان ، مقدمة في الخدمة الاجتماعية ،مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠١٠ م ، ، ص ٣٠ .
(١٠) محمود عزو حمدو ، الاعتدال السياسي وأثره في مواجهة خطاب الكراهية في العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الانبار ، مج ٨ ، العدد خاص بمؤتمر : الاعتدال في الخطاب الديني والسياسي واثره في تعزيز التنمية المجتمعية ، ٢٠١٨ م ، ص ١٧٦ .
(١١) خيرية علي العمري ، سبل مواجهة خطاب الكراهية ، ط١ ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، الرياض ، ١٤٤٣ ، ص ٩ .
(١٢) علي ابو البصل ، ص ٩٣
(١٣) محمد الدسوقي ،منهج التقارب بين المذاهب الفقهية من اجل الوحدة الاسلامية ، ط ١ ، دار التقريب للنشر ، بيروت ، ١٩٩٤م ، ص ٥٥.

(١٤) حسن عز الدين بحر العلوم ، المجتمع المدني في الفكر الإسلامي ، ط ١ ، مركز النجف للثقافة والبحوث ، النجف الاشرف ، ٢٠٠٨ م ، ص ١٥٧.
(١٥) محمود عزو حمدو ، الاعتدال السياسي واثره في مواجهة خطاب الكراهية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٥.
(١٦) خالد العرداوي ، الاعتدال الديني _وقائع المؤتمر الوطني حول الاعتدال في الدين والسياسة ، ط١ ،دار الكفيل للنشر والتوزيع ، كربلاء ، ٢٠١٨م ، ص ٦٩ .
(١٧) احمد وهبان ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر_دراسة في الأقليات _ ، مطبعة الجامعة للنشر ،٢٠٠٦م ، ص١٧ .
(١٨) سعد ناجي جواد ، العراق والمسألة الكردية ، لندن ، ١٩٩٩٠ م ، ص ٢٠
(١٩) فرزدق علي التميمي ، التنمية السياسية وأزمتها في العراق بعد ٢٠٠٣ م، ط ١ ، مركز الرافدين للحوار، بيروت ، ٢٠٢١ م، ص ٧٥ .
(٢٠) وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة _ الأمة ، ط ١ ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٤ م ، ص ٩٠.
(٢١) فرزدق علي التميمي، مصدر سبق ذكره ،ص٢١٨ _ ٢١٩ .
(٢٢) حسن لطيف الزبيدي وصادق جبر فخري ، الإرهاب وأثاره في التنمية البشري في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والدولية ، السنة ٩ ، العدد ٢٩ ، ٢٠١٣م ، ص ٢٣٧.
(٢٣) فريق ابحاث ، ديناميكيات النزاع في العراق تقييم استراتيجي ، معهد الدراسات الاستراتيجي ، بغداد _ اربيل ، ٢٠٠٧ م، ص ٨ ،

(٢٤) حسين احمد دخيل السرحان ، اثر عدم الاستقرار السياسي علو مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م ، جامعة كربلاء _ مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد ١٨ ، ص٢٠ _ ٢١ .

(٢٥) رزاق محور داود الغراوي ، سلمان كاظم سدخان البهادلي ، المرجعية الدينية ودورها في العمل السياسي ، ط ١ ، مطبعة الرفاه ، بغداد ، ٢٠٢٣م ، ص٢٩ .

(٢٦) محمد هادي زاهر غروي ، مرجعية السيد السيستاني وحقوق المواطنة ، ط١ ، إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ٢٠٢٤ م ،ص ٥٨ _ ٥٩ .

(٢٧) الحبيب الجناحي ، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثالث ، المجلد السابع والعشرون ، المجلس الوطني للثقافة والفنون و الاداب ، الكويت ، ١٩٩٩ م ، ص٣٦ .

(٢٨) سارة ابراهيم حسين ، مؤسسات المجتمع المدني والسياسة العامة : العراق انموذجا ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العراق ،٢٠١٢ م ، ص ٥ .

(٢٩) إيمان حسن ، الثقافة المدنية ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م ، ص ٨٧.

(٣٠) محمد عباس محسن ، التحولات السوسيو _ سياسية لوضع الأقليات في العراق ، ط١ ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٢١م ، ص٢٩ .

(٣١) عماد الدين زيدان صقر ، الإسلام والأخر سماحة الإسلام وعلاقة المسلم بغير المسلم ، ط١ ، دار البشير للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ، ص ٧ .